«المركزي» يصدر إعلاناً توعوياً حول إجراءات تقديم الشكاوى

«المركزي» يصدر إعلانا توعويا حول إجراءات تقديم الشكاوى

أصدر بنك الكويت المركزي إعلانا توعويا يبين فيه طرق وتسلسل إجراءات تقديم الشكاوى الواجب إتباعها من قبل العملاء في حال تقديمها لدى الجهات الخاضعة لرقابته وقبل أن يتم تقديمها له.

وقال (المركزي) في بيان صحافي أمس السبت إن الاعلان يأتي في إطار الجهود التي يوليها البنك لحماية حقوق عملاء الجهات الخاضعة لرقابته ومنها الضمانات المتوفرة لهم بتقديم شكاوى أو تظلمات حول ما يتعلق بمعاملاتهم التي يجرونها أو الخدمات التي يحصلون عليها.

وأضاف أن الإعلان جاء أيضا لإيضاح طرق وآليات سير تلك الشكاوى والموعد الأقصى للرد عليها بما في ذلك الإجراءات المنظمة لتقديمها لدى تلك الجهات وتحقيقا لمبدأ الشفافية وسعيا لتوعية العملاء بتلك الحقوق.

وأفاد بأن الإعلان الإرشادي تضمن توضيحا لآلية تقديم العملاء للشكاوى لدى البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل والخطوات الواجب اتباعها كالتقدم أولا بشكوى مكتوبة لدى تلك الجهات على نموذج مخصص لذلك.

وأوضح انه عند استلام الجهة المشكو في حقها تلك الشكوى يتوجب عليها العمل بالتعليمات الصادرة بهذا الشأن وأن تقوم بالرد كتابة على الشكوى خلال 30 يوم عمل من تاريخ تقديمها وإيضاح إذا ما شمل الرد تصويب ومعالجة ما ورد بها أو تأكد الجهة من سلامة الإجراء المتبع للمعاملة محل الشكوى.

وشدد على انه في حال عدم رضا العميل على رد الجهة المشكو في حقها يمكنه التقدم بتظلم لدى بنك الكويت المركزي مرفقا بنسخة من رد الجهة مع المستندات المطلوبة.

وأشار إلى أنه في حال عدم رد الجهة المشكو في حقها خلال الفترة المشار إليها أو عدم قيامها بتوفير (نموذج الشكوى) فيمكن للعميل حينها مراجعة (المركزي) للتقدم بشكوى في هذا الشأن على النماذج المعدة لهذا الغرض.

ولفت إلى انه في حال وجود شكوى ضد إحدى شركات الصرافة الخاضعة لرقابة (المركزي) فعلى العميل مراجعة المبنى الرئيسي للبنك المركزي للتقدم بالشكوى على النماذج المتوفرة لدى موظفي الاستقبال.

وذكر (المركزي) أن وحدة حماية العملاء التابعة له تتيح إمكانية التواصل الهاتفي المباشر مع عملاء المؤسسات المصرفية والمالية للرد على استفساراتهم حول التعليمات الرقابية المنظمة لأعمال تلك الجهات.

وبين انه يمكن للعملاء الاطلاع على القوانين والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي والإرشادات العامة بشأن تقديم الشكاوى لدى البنك عبر الموقع الإلكتروني الخاص به وحساباته في وسائل التواصل الاجتماعي.

«الائتمان» 566 قرضاً عقارياً في أغسطس بنحو 16.335 مليون دينار

بنك الائتمان الكويتي
Kuwait Credit Bank

بنك الائتمان الكويتي

قال بنك الائتمان الكويتي إن إجمالي عدد القروض العقارية الممنوحة بلغ 566 قرضا في أغسطس الماضي بمبلغ يقدر بنحو 16,335 مليون دينار كويتي.

وقال البنك في بيان إحصائي اصدره امس السبت حول إجمالي عدد القروض والمبالغ المقررة والمنصرفة للقروض العقارية وقروض المحفظة عن شهر أغسطس 2016 إن إجمالي قروض المحفظة بلغ 30 قرضا بقيمة نحو 293 الف دينار (الدولار الأمريكي يعادل 0,301 دينار).

وذكر أن عدد قروض بناء القسائم الخاصة بلغ 22 قرضا بمبلغ 1,201 مليون دينار في حين بلغ عدد قروض بناء قسائم حكومية 81 قرضا بمبلغ 5,619 مليون دينار.

وبين أن عدد قروض شراء بيوت بلغ 42 قرضا بمبلغ 2,876 مليون دينار في حين بلغ عدد قروض توسعة وترميم سكن خاص خمسة قروض بمبلغ نحو 92 الف دينار كما بلغ عدد قروض منح ذوي الإعاقة 254 قرضا بمبلغ 2,230 مليون دينار.

وحول قروض المحفظة افاد بان قروض التوسعة والترميم بلغ عددها 24 قرضا بمبلغ حوالي 238 الف دينار في حين بلغ عدد قروض الترميم 6 قروض بمبلغ نحو 55 الف دينار.

يذكر أن بنك الائتمان الكويتي مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة تحت إشراف وزير الدولة لشؤون الإسكان طبقا للمرسوم رقم 81 لسنة 2007 ويتولى منح القروض الإسكانية بأنواعها للمواطنين إضافة إلى خدمات أخرى.

«بيان»: بورصة الكويت واصلت أداءها الضعيف الأسبوع الماضي مع غياب المحفزات

البورصة أنت أداء ضعيفا الأسبوع الماضي

قالت شركة (بيان) للاستثمار إن سوق الكويت للأوراق المالية واصل خلال الاسبوع الماضي اداءه الضعيف والهش الذي يشهده هذه الفترة وسط استمرار حالة التشاؤم المسيطرة على العديد من المتداولين.

وأضافت الشركة في تقرير متخصص أعدته إدارة الدراسات والبحوث لديها وصدر اليوم السبت أن حالة التشاؤم تأتي في ظل تراجع ثقة العديد من المتداولين في السوق تدريجيا كنتيجة طبيعية لانعدام المحفزات الإيجابية وعوامل الدعم التي يفتقر إليها السوق منذ فترة طويلة.

وأوضحت أن مؤشرات السوق أنهت تداولات الأسبوع المنقضي في المنطقة الحمراء على وقع الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح السريعة التي باتت السمة الرئيسية التي تميز أداء السوق هذه الفترة.

ولفتت في هذا الشأن أيضا إلى عمليات المضاربة التي تتركز أساسا على الأسهم الصغيرة التي تقل قيمتها السوقية عن الدفترية والإسمية مما فاقم خسائر مؤشرات السوق بشكل ملموس.

وذكرت أن سوق الكويت للأوراق المالية شهد الأسبوع الماضي انخفاضا ملحوظا في نشاط التداول مما يعكس إحجام المتداولين الواضح عن الشراء الاستثماري والتركيز فقط على عمليات المضاربة السريعة.

وبينت أن مؤشرات التداول وصلت بذلك إلى أدنى مستوياتها اليومية منذ عدة أعوام حيث بلغت قيمة التداول في جلسة يوم الخميس الماضي 2,8 مليون دينار كويتي فقط وهو أدنى مستوى لها منذ أكثر من 15 عاما في حين بلغ عدد الأسهم المتداولة في الجلسة نفسها أدنى مستوى له منذ عام 2003 حيث بلغ 31,5 مليون سهم.

وحول اداء السوق خلال الأسبوع الماضي قالت (بيان) إن عمليات البيع سيطرت على مجريات التداول ما أدى إلى تسجيل مؤشرات السوق الثلاثة خسائر ملحوظة على المستوى الاسبوعي إذ زادت حدة عمليات البيع في ظل الضغوط التي تعرضت لها مجموعة من الأسهم القيادية إضافة إلى المضاربات السريعة التي تركزت كالعادة على الأسهم الصغيرة.

وعن مؤشرات القطاعات اشارت إلى ان تسعة من قطاعات سوق الكويت للاوراق المالية سجلت تراجعا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي بينما سجلت مؤشرات ثلاثة قطاعات نموا وجاء قطاع السلع الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضا حيث اقفل مؤشره مسجلا خسارة نسبتها 5,37 في المئة.

وذكرت ان مؤشر قطاع التكنولوجيا اقفل مسجلا نموا بلغت نسبته 2,12 في المئة وجاء بعده قطاع العقار الذي زاد مؤشره بنسبة بلغت 0,74 في المئة تبعه قطاع الخدمات الاستهلاكية الذي زاد مؤشره بنسبة بلغت 0,37 في المئة.

وبخصوص تداولات القطاعات قالت (بيان) للاستثمار إن قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 102,50 مليون سهم تقريبا شكلت 39,50 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

وأشارت إلى أن قطاع العقار شغل المرتبة الثانية بما نسبته 19,91 في المئة من إجمالي تداولات السوق وجاء في المرتبة الثالثة قطاع البنوك بحجم تداولات بلغت نسبته إلى السوق 16 في المئة.

دراسة اقتصادية تظهر أن القطاع العقاري هو الأفضل لدى المستثمر الخليجي

اظهرت دراسة اقتصادية شملت مجموعة من المستثمرين الخليجيين ان العقار هو افضل القطاعات للاستثمار بالنسبة لهم في ضوء أجواء عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي.

وكشفت الدراسة التي نشرت اليوم السبت وأجرتها شركة (يوغوف لابحاث الاسواق) ومقرها دبي ان 54 في المئة ممن شملتهم الدراسة يفضلون الاستثمار في القطاع العقاري في حين أظهر 13 في المئة منهم فقط اهتماما بالاستثمار في قطاع الاسهم.

وقالت الدراسة ان الإمارات العربية المتحدة من بين أكثر الدول جذبا للاستثمارات العقارية في العالم حيث اكد 65 في المئة من المستثمرين الخليجيين انها الخيار الأكثر جاذبية في الشرق الأوسط في حين يرى 64 في المئة منهم ان دبي هي المدينة الأفضل لشراء عقار في المنطقة.

وبينت ان العوامل الأكثر اهمية بالنسبة للمستثمرين قبل اتخاذ قرار الاستثمار في القطاع العقاري هي جودة العقارات القائمة ونسبة الربح التي تضيفها مقابل المبالغ المستثمرة.

واشارت الى ان قرار الاستثمار في القطاع العقاري بات يعتمد بشكل اساسي على وضع السوق في البلد المستهدف ومستوى الخدمات والبنية التحتية التي يتمتع بها مقابل الاستثمار موضحة ان امارة دبي بشكل خاص تمتلك القدرة على منافسة مدن عالمية في هذا المجال اذ تمتاز ببنية تحتية متطورة وخدمات عقارية متنوعة.

وأفادت الدراسة بأن المستثمر الخليجي يثق بالعقار المدر للدخل في فترات عدم الاستقرار التي تواجه اسواق الأسهم والمعادن النفيسة متوقعة استمرار هذا التوجه لحين وضوح الرؤية حول الوضع الاقتصادي الخليجي بشكل عام لاسيما مع استمرار تذبذب اسعار النفط عند مستويات متدنية.

الاقتصاد العماني يسجل نمواً بنسبة 4 في المئة منذ بدء الخطة الخمسية الثامنة

قال المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان اليوم السبت ان الاقتصاد الوطني سجل منذ بدء الخطة الخمسية الثامنة (2016 - 2020) من تحقيق نمو بنسبة اربعة في المئة رغم تراجع اسعار النفط منذ منتصف 2014.

وذكر المركز في احصائيات له ان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل نموا بنسبة اربعة في المئة خلال الخطة الخمسية الثامنة التي كانت تتوقع نموا بنحو ستة في المئة إلا ان تراجع أسعار النفط قلص مستويات النمو.

وقال ان السلطنة سعت خلال الخطة الخمسية الثامنة إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مع المحافظة على معدلات تضخم منخفضة ليظل معدل التضخم مستقرا في السنوات الثلاث الأخيرة عند نحو واحد في المئة كما سعت إلى رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل الامر الذي دفعها إلى زيادة الإنفاق العام ليصعد إلى 67,1 مليار ريال عماني مقابل 33,8 مليار ريال عماني في الخطة الخمسية السابعة.

واضاف ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية خلال السنوات الخمس الماضية حقق مستويات متفاوتة من النمو وبلغ اعلى مستوى له في عام 2014 عندما صعد إلى 31,4 مليار ريال عماني في حين سجل خلال عام 2011 ادنى مستوياته عند 26,7 مليار ريال عماني ليرتفع في عام 2012 إلى 29,3 مليار ريال عماني ثم إلى 30 مليار ريال عماني في عام 2013.

وبحسب أحدث النشرات الشهرية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (نشرة اغسطس 2016) بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية العام الماضي 26,8 مليار ريال عماني.

ومن حيث نوع النشاط سجل الناتج المحلي للانشطة النفطية بالأسعار الجارية نموا بنسبة 2,6 في المئة مقابل نمو بنسبة 8,7 في المئة للانشطة غير النفطية وقد استهلت الانشطة النفطية الخطة الخمسية الثامنة بصعود كبير ليرتفع ناتجها المحلي إلى 13,8 مليار ريال عماني مقابل 10,3 مليار ريال عماني في عام 2010.

وواصلت الانشطة صعودها في عام 2012 إلى 15,3 مليار ريال عماني إلا انها سجلت تراجعا طفيفا في عام 2013 عندما هبطت إلى 15,2 مليار ريال عماني ثم تراجعت إلى 14,8 مليار ريال عماني في عام 2014 وإلى 9,1 مليار ريال عماني العام الماضي.

وعلى العكس من ذلك لم يسجل الناتج المحلي للانشطة غير النفطية خلال السنوات الخمس الماضية اي تراجع فبعد ان كان عند 14,3 مليار ريال عماني في عام 2011 صعد في العام التالي إلى 16 مليار ريال عماني محققا نموا بنسبة 11,7 في المئة وواصل صعوده بعد ذلك إلى نحو 17,2 مليار ريال عماني في عام 2013 وإلى 18,9 مليار ريال عماني في عام 2014 ثم إلى 19,1 مليار ريال عماني في عام 2015. وجاء هذا النمو نتيجة للسياسات الاقتصادية التي اتخذتها السلطنة لتنويع مصادر الدخل الوطني والإجراءات التي اتخذتها لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية على الاستثمار في البلاد.

السودان: عوائد السياحة تتجاوز 472 مليون دولار بالنصف الاول من 2016

اعلنت وزارة السياحة والآثار والحياة البرية السودانية امس السبت ان عوائد البلاد من السياحة خلال النصف الأول من العام الجاري بلغ نحو 472,3 مليون دولار.

وقالت الوزارة في تقرير بشأن ادائها للنصف الاول من العام الحالي نقلته وكالة الانباء السودانية ان عدد السياح الذين زاروا البلاد خلال الاشهر الستة الأولى من العام الجاري بلغ 376,7 الف سائح.

وأوضح التقرير ان شهر يناير من هذا العام سجل اعلى إيراد سياحي بلغ 90,2 مليون دولار تلاه اشهر مارس وابريل ويونيو.

واشار الى ان عدد السياح زاد بنسبة 7,1 بالمئة مقارنة بمعدلاته خلال الفترة نفسها من العام الماضي فيما حققت عوائد السياحة نموا قدره سبعة بالمئة عن الفترة المقابلة من عام 2015 التي بلغت خلالها 441,7 مليون دولار.

مسؤول إيراني: نرحب بإحياء طريق الحرير التجاري بالتعاون مع الصين

اكد عضو مجمع تشخيص مصلحة النظام الايراني على اكبر ولايتي اليوم السبت ترحيب بلاده بإحياء طريق الحرير الدولي بالتعاون مع الصين.

وقال ولايتي خلال الملتقى الدولي الـ11 لطريق الحرير في مدينة قزوين شمالي ايران ان «الصين بإمكانها ان تقوم بدور كبير كقوة اقتصادية من الدرجة الاولى في العالم بإحياء طريق الحرير التجاري» مشيرا الى دعم بلاده لهذا المشروع.

واضاف ان ايران «حريصة على تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي مع الصين في شتى المجالات» واصفا «العلاقات الاستراتيجية» التي تربط ايران والصين بانها «قوية».

واوضح ان حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين ايران والصين بلغ حوالي 50 مليار دولار العام الماضي واصفا الصين بانها الشريك التجاري «الاهم» لبلاده.

واشار ولايتي الى ان ايران تعتزم بعد اعادة احياء طريق الحرير الدولي القيام بدور «الطريق الرئيسي وهمزة الوصل» الذي يربط شرق آسيا باوروبا وافريقيا مشيرا الى المكانة الجغرافية «المهمة» لايران وامكانياتها في هذا السياق.

يذكر ان اسم (طريق الحرير) اطلق على مجموعة الطرق التي كانت تسلكها القوافل والسفن بين الصين واوروبا بطول 10 آلاف كيلومتر وتعود بداياتها لحكم سلالة (هان) في الصين نحو 200 سنة قبل الميلاد وقد توقف الطريق كخط ملاحي للحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية.

وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأت محاولات إنشاء طريق الحرير الجديد من بينها ما عرف بالجسر البري الأوروبي الآسيوي الذي يصل بين الصين وكازاخستان ومنغوليا وروسيا ويصل إلى المانيا بشبكة حديدية.

وفي سبتمبر 2013 اعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال زيارة الى كازاخستان عن خطة لتاسيس طريق حرير جديد يصل الصين باوروبا يصل بين 60 دولة باستثمارات متوقعة تتراوح بين اربعة وثمانية تريليونات دولار.